■ تقارير علمية ■

مؤتمر التخطيط الاستراتيجى للتنمية والائتمان الزراعى فى مصر

عرض: مجدى خليفة*

مع بداية التسعينات انتهجت مصر سياسات الاصلاح الاقتصادى لهياكل الاقتصاد القومى بهدف تحسين قدراته الذاتية والتخلص من التشوهات التى كان يعانى منها حتى يتمكن من تحسين أدائه على المستويين المحلى والعالمى . ولقد كان لقطاع الزراعة السبق فى انتهاج سياسة الاصلاح الاقتصادى منذ النصف الثانى من الثمانينات حيث بدأ باستراتيجية التنمية لتحرير عناصر الانتاج وإحلال التخطيط التأشيرى محل التخطيط المركزى . ومع بداية التسعينات انتهج استراتيجية جديدة للتنمية تهدف الى استكمال خطى الاصلاح الاقتصادى باجراء تعديلات هيكلية فى القطاع الزراعى وإعطاء مزيد من الحرية للقطاع الخاص لتولى مهامه التنموية فى إطار رعاية الدولة وتشجيعها للقطاع الخاص - وباستكمال استراتيجية الثمانينات وتنفيذ ٩٠٪ من الأهداف الخاصة باستراتيجية التسعينات أصبح القطاع الزراعى فى مصر بشهادة المؤسسات الدولية من أهم القطاعات وأنجحها فى تحقيق خطى الاصلاح الاقتصادى وزيادة قدرته التنافسية سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولى .

وفى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى لقطاع الزراعة والسياسات المالية ،فإن استراتيجية الزراعة المصرية خلال التسعينات استهدفت إحداث تنمية متواصلة لقطاع الزراعة فى ظل الاصلاحات المالية والائتمانية للقطاع الزراعى ،وذلك لكى يصبح الائتمان الزراعى أحد الركائز الأساسية للتنمية الزراعية المتواصلة خاصة فى ظل دخول القطاع الخاص وهيمنته على معظم

* د. مجدى خليفة : خبير أول بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى.

الأنشطة الانتاجية بالقطاع الزراعى . وفى ظل هذا السياق تم عقد مؤتمر التخطيط الاستراتيجى للتنمية والائتمان الزراعى خلال الفترة من ٣/٣١ حتى ١٩٧٤//١، وذلك بالتعاون بين وزارة الزراعة وبنك التنمية والائتمان الزراعى .

ويهدف المؤتمر الى وضع استراتيجية للتنمية والائتمان الزراعى فى الأجل المتوسط والطويل فى إطار المتغيرات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية .

واشترك فى هذا المؤتمر كل من وزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد ووزارة التعاون الدولى، ووزارة التجارة والتموين ووزارة قطاع الأعمال ووزارة الادارة المحلية. كما اشترك فى المؤتمر كل من الجامعات المصرية ومراكز البحوث الزراعية وممثلى القطاع الخاص وبعض الجهات غير الحكومية بالاضافة الى ممثلى المنظمات الاقليمية والدولية وسفراء بعض الدول .

وقد تركزت جلسات المؤتمر حول أربعة محاور رئيسية، المحور الأول السياسة الائتمانية الزراعية ودورها فى تحقيق التنمية الزراعية المتواصلة ، أما المحور الثانى فتناول المحددات المالية والاقتصادية للسياسة الائتمانية الزراعية ، بينما دار المحور الثالث حول المحددات التشريعية والمؤسسية والفنية للسياسة الائتمانية الزراعية فى مصر وناقش المحور الرابع النظرة المستقبلية للسياسات الائتمانية الزراعية فى مصر خلال العقد القادم .

المحور الأول : السياسة الائتمانية الزراعية ودورها فى تحقيق التنمية الزراعية المتواصلة

دار الحوار فى هذا المحور حول ورقتين بحثيتين :

الورقة الأولى مقدمة من "أ .د . حسن خضر" الذى أوضح خلالها أهمية الائتمان المصرفى فى تمويل التنمية الزراعية والريفية من خلال أهمية بنك التنمية والائتمان الزراعى بالنسبة لقطاع الزراعة وموقعه بالنسبة للجهاز المصرفى المصرى بشكل عام .كما تناولت الدراسة الأداء المصرفى لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى ظل التعديلات الهيكلية لقطاع الزراعة مع توضيح هيكل التمويل الذى يقدمه البنك للتنمية الزراعية فى ضوء تقدير الميل المتوسط والميل الحدى لاستخدام القطاع الزراعى للائتمان المصرفى والذى اتضح منه عدم مواءمة السياسة الائتمانية الزراعية مع التطور فى الناتج الزراعى .

وأشار الباحث الى أهمية الحاجة الى سياسة ائتمانية زراعية محددة الأطر والمعالم تعكس أولويات القطاع الزراعى . كما قدمت الدراسة تحليلا للعلاقة بين حجم الائتمان المصرفى لقطاع الزراعة والناتج من قطاع الزراعة مستخدما معامل الاستقرار النقدى والذى اتضح منه انكماش حجم القروض الممنوحة للقطاع الزراعى بسبب تحرير أسعار الفائدة والغاء الدعم عليها خلال عامى٨٦/١٩٨٧، ٩٤/١٩٩٥.

ثم استعرض الباحث الاطار التشريعى والمؤسسى لبنك التنمية والائتمان الزراعى خلال مراحل تأسيسه المختلفة منذ عام ١٨٨٠ وإنشاء بنك التسليف الزراعى ثم تحويل المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى الى هيئة عامة قابضة لها شخصيتها الاعتبارية بالقرار ١١٧ لعام ١٩٧٦ موضحا علاقة البنك بكل من البنك المركزى ووزارة الزراعة والمالية ووزارة الاقتصاد باعتبارهم من جهات الاشراف والتوجيه لسياسة البنك الائتمانية .

وتناولت الدراسة أيضا تحليلا كاملا عن السياسة الائتمانية الزراعية وتطورها منذ عام ١٩٧٦ حتى برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى بدئ فى تنفيذه عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٦ . ومن خلال ذلك أوضحت الدراسة الآثار المالية للقرارات الاقتصادية لتحقيق البعد الاجتماعى فى مجال الائتمان الزراعى والذى قدرته الدراسة بنحو ٣٣٩ مليون جنيه .

ومن خلال تحليل الدراسة لأداء بنك التنمية والائتمان الزراعى خلال الفترة من ٨٥/١٩٨٦ حتى ٩٥/١٩٩٦ اتضح الآتى :-

- زاد حجم الائتمان قصير الأجل بنسبة ٤٠١.٩٪ .
- زاد حجم الائتمان متوسط وطويل الأجل بنسبة ٢٢٥٪ .
- زاد حجم الائتمان التجارى بنحو ١٠٥.٨٪.
- زاد حجم أعمال البنك بنسبة ٣١٥.٨٪.

وانتهت الدراسة الى بعض التوصيات الهامة التى نذكر أهمها فيما يلى :-

- أهمية توفير تمويل رخيص لبنك التنمية والائتمان الزراعى لتعضيد دوره فى التنمية الزراعية .

- السماح للبنك بالتوسع فى الأعمال المصرفية والبنكية والعملة الأجنبية لكى يمكن زيادة

أرباحه وتعضيد دوره المالى .

- أهمية الربط بين خدمات الائتمان الزراعى وخدمات الارشاد الزراعى والبحث .

- توحيد التكيف القانونى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وبنوك التنمية فى المحافظات .

الورقة الثانية والمقدمة من "أ .د . هناء خير الدين" عن التنمية الزراعية فى إطار سياسة التحرير الاقتصادى وتحرير التجارة العالمية . والتى استعرضت ملامح سياسة التحرير الاقتصادى وتحرير التجارة العالمية فى الزراعة المصرية منذ ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٤ وتحرير تجارة القطن بالكامل . حيث أوضحت الدراسة أن التطورات العالمية المستقبلية فى سوق القطن تستلزم إعادة النظر فى جدوى زراعة الأنواع الحالية من القطن ، أيضا فإن باقى الصادرات الزراعية ستتأثر سلبيا بالاجراءات التى تتخذها الدول الأخرى تجاه المواصفات القياسية للسلع التصديرية خاصة الفاكهة والخضر .

أما بالنسبة لأثر تحرير الواردات من السلع الزراعية فإن الواردات المصرية من السلع الغذائية سوف ترتفع أسعارها مما يفرض عبئا إضافيا على ميزان المدفوعات المصرى وعلى الموازنة العامة للدولة .

وتعرضت الدراسة لقياس أثر التحرير على تنمية الموارد الزراعية المتاحة حيث توقعت أن يؤدى التحرير الى جذب استثمارات جديدة للتوسع الأفقى ولكن سوف يظل محدودا فى المدى المتوسط والقصير . وأكدت الدراسة أن العبء الأكبر لتحقيق التنمية الزراعية المتواصلة سوف يقع على التطور التكنولوجى فى شكل استنباط سلالات جديدة ذات انتاجية أعلى وأكثر مقاومة للأمراض وتبنى أساليب رى حديثة لترشيد استخدام المياه وتطوير وتحسين أساليب الادارة المزرعية وهذا سوف يساعد على توسيع نطاق التعاون مع دول الاتحاد الأوروبى .

وأشارت الدراسة إلى اهمية اصلاح الاطار المؤسسى للتجارة الخارجية والاستفادة من المعاملة التمييزية الممنوحة لمصر والدول النامية فى ظل اتفاقية الجات لتوسيع الأسواق التصديرية وتنمية الناتج المحلى .

وخلصت الدراسة الى أن التحرير الداخلى والخارجى للأنشطة الزراعية وإن كان يتضمن بعض الآثار غير المواتية الناتجة عن ضعف القدرة التنافسية لبعض المنتجات إلا أنه يعد دافعا ومحفزا للارتقاء بمستوى تلك المحاصيل فى الأجل الطويل، شريطه أن يتم تبنى التطورات الفنية والاصلاحات المؤسسية التى تسمح بمواجهة التحرير والانفتاح على العالم الخارجى.

المحور الثانى : المحددات المالية والاقتصادية للسياسة الائتمانية الزراعية فى مصر

دار الحوار حول هذا المحور من خلال ورقتين بحثيتين :-

الورقة الأولى مقدمة من "أ.د. عبد المنعم راضى" عن موقع تحرير سعر الفائدة فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى وذلك باعتبار أن أحد المحددات الأساسية للسياسة الائتمانية هو تحرير سعر الفائدة .

واستعرضت الدراسة أهم الاصلاحات المالية والنقدية خلال مرحلة الاصلاح الاقتصادى والتى انتهت الى انخفاض معدل التضخم وعجز الميزانية مع تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات وخاصة بعد تحرير سعر صرف الجنيه المصرى .

وانتقلت الورقة الى مظاهر التحرر فى قطاع الزراعة من حيث إلغاء التوريد الاجبارى وإلغاء سياسة تسعير الحاصلات الزراعية وإلغاء الدعم وتشجيع القطاع الخاص ، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع معدل النمو فى القطاع الزراعى وزيادة الصادرات الزراعية . وتعرضت الورقة بشىء من التحليل الى مظاهر التحرر فى الاقتصاد النقدى مع التركيز على تحرير سعر الفائدة بهدف الوصول الى أسعار فائدة حقيقية موجبة خاصة فى ظل انخفاض معدل التضخم . وأدى تحرير سعر الفائدة الى زيادة معدل الادخار كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة فى بداية فترة الاصلاح الاقتصادى .

واشارت الدراسة الى التدخل الحكومى فى تحرير أسعار الفائدة فى قطاع الزراعة والمقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعى مما يعد اختلافا مع سياسة الاصلاح الاقتصادى التى تعتمد على قوى السوق وسياسة التأمين الاجتماعى للمزارعين .

أيضا اشارت الدراسة الى الخسائر التى حققها بنك التنمية والائتمان الزراعى نتيجة تدخل الدولة فى تخفيض سعر الفائدة وسحبه على المكشوف لتغطية الاحتياجات التمويلية من البنوك التجارية بأسعار فائدة مرتفعة ، حيث أشارت الى أن البنك قد حقق خسائر بلغت ٢٤٤ مليون جنيه

عام ١٩٩٦ .

وانتهت الدراسة الى أهمية تحرير سعر الفائدة تحريرا كاملا لكى يحقق مكاسب سواء للبنك أو للمزارعين وأنه خلال الفترة الماضية لم تحظ أسعار الفائدة بالتحرر الذى تم فى الاقتصاد القومى ولم يأخذ حيزا مناسبا .

الورقة الثانية المقدمة من "أ .د . جلال الملاح" عن الربط بين الائتمان والارشاد والبحوث حيث أوضحت الدراسة الحاجة الى تبنى سياسة تتمشى مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة وأن البنك سيحاول زيادة نشاطه الائتمانى من خلال محاور متعددة أهمها الاتجاه نحو التمويل الريفى ،وتمويل النشاط التسويقى بكل أنواعه .

أوضحت الدراسة أنه لتطوير نشاط الائتمان بالبنك لابد من التكامل الثلاثى بين التمويل والارشاد والبحوث خاصة فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى وما يتبعه من تفاعل قوى السوق.

وفى هذا الصدد قدمت الدراسة خمسة سيناريوهات للربط بين خدمات البنك والارشاد الزراعى والبحوث هى :-

١ - تقديم الائتمان لتمويل التوصيات الفنية التى تثبت نجاحها فى زيادة الانتاجية على أن يتابعها المرشد الزراعى .

٢ - تقديم الائتمان لتمويل الأعمال المتعلقة بالزراعة فى قطاع ما قبل الزراعة أو بعد الحصاد ويكون دور المرشد هو تسويق هذه القروض .

٣ - تقديم الائتمان لتمويل مشروعات سبق دراسة جدواها ويكون دور المرشد الزراعى هو تسويق هذه القروض .

٤ - تقديم الائتمان لتمويل المشروعات المجمعة مثل تشجيع العمل التعاونى وجمعيات مستخدمى المياه ويكون دور المرشد هو خلق الائتمان لهذه الأنشطة .

٥ - تقديم الائتمان لتمويل مشروعات مشتركة بحثية سواء مع شركات قطاع الأعمال أو الشركات الخاصة .

وانتهت الدراسة الى أهمية اجراء بعض التعديلات فى الهيكل الادارى للبنك أهمها استحداث

قسم خاص للتسويق المصرفى وينسق هذا القسم أجهزة الارشاد والبحث العلمى الحكومى والخاص وإنشاء قسم للبحوث والتنمية لاعداد دراسات عن المشروعات والأعمال المطلوبة، وانشاء قسم خاص لتعبئة الموارد المالية تكون مهمته الاشراف على خطة طويلة المدى لزيادة الموارد المالية للبنك معتمدا على تعبئة المدخرات الريفية .

المحور الثالث : المحددات التشريعية والمؤسسية الفنية للسياسة الائتمانية الزراعية فى مصر

وقد دار الحوار حول هذا المحور من خلال ورقتين بحثيتين :

الورقة الأولى مقدمة من "طارق البشرى وآخرون" حول الاطار التشريعى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى حيث استعرضت الورقة التطور التشريعى لإنشاء بنك التنمية والائتمان الزراعى ومدى مطابقة الاطار التشريعى والمحدد بالقانون ١١٧ لعام ١٩٧٦ للتغيرات الاقتصادية فى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى، وأكدت الدراسة على أن الاطار التشريعى المالى مازال صالحا، ولكن التعديلات المطلوبة هى مجرد تعديلات فى الأنظمة الأساسية للبنوك .

وأكدت الورقة أنه يكفى المعالجة التشريعية واللائحية لبعض النظم الأساسية لبنوك التنمية الزراعية ليتفق ذلك مع الديناميكية فى تعديل السياسات الائتمانية لمجابهة متطلبات المرحلة القادمة ولتعظيم دور البنك فى التنمية الزراعية .

وخلصت الدراسة الى ضرورة توحيد التكييف القانونى بين البنك الرئيسى وبنوك المحافظات وإيجاد تحديد دقيق للقواعد القانونية التى يتم الاتفاق على الابقاء عليها بعد استبعاد احكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ فى مجال التطبيق . وكذلك تقوية ضمانات البنك سواء فى مجال الحجز الادارى أو الرهن وغيره بعد تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر فى مجال الزراعة وغير ذلك من ملاحظات وردت تفصيلا فى الدراسة المقدمة .

الورقة الثانية مقدمة من "أ.د. كمال أبو الخير" عن علاقة البنك الرئيسى بالقطاع التعاونى وقد تناولت الورقة التعريف بالخلفية التاريخية لمسيرة التعاونيات والائتمان التعاونى . وانتقلت الورقة لتحليل العلاقة بين التعاونيات وبنك التنمية والائتمان الزراعى حيث انتهت الى ان بنك التنمية والائتمان الزراعى استمر فى أداء وظائفه باذلا أقصى جهوده فى تمويل الجمعيات التعاونية

مما ساعد على الاتساع التدريجى للحركة التعاونية، وجعل التعاونيات لاتفكر فى إنشاء بنك للتعاون مكتفية بخدمات بنك التنمية والائتمان الزراعى.

وأشارت الدراسة الى اهمية قيام البنك الرئيسى للائتمان بالتنسيق مع وزارة الزراعة والاتحاد التعاونى المركزى الزراعى بتصميم استراتيجية تعاونية زراعية مرنة تتضمن الجوانب الرئيسية للمعونات الفنية للتعاونيات الزراعية والتمويل التعاونى . أيضا أهمية أن تكون هذه الاستراتيجية متكاملة وقابلة للتطبيق وتأخذ فى اعتبارها المتغيرات المتتابعة ثم اقترحت الدراسة بأن تأخذ الاستراتيجية فى اعتبارها معا تقلبات الأسعار للسلع الزراعية ، مشكلة ديون التعاونيات ، وموازنة أسعار السلع التعاونية .

وفى النهاية فإن الدراسة أكدت على أهمية هذه الاستراتيجية على أن تشترك فيها وزارة الزراعة مع بنك التنمية والائتمان الزراعى وذلك لايجاد جهاز تعاونى قوى يستطيع خدمة أعضائه وخدمة الاقتصاد القومى خاصة فى ظل برنامج التحرر الاقتصادى .

المحور الرابع : النظرة المستقبلية للسياسات الائتمانية الزراعية فى مصر خلال العقد القادم

تمت مناقشة هذا المحور من خلال ثلاث أوراق بحثية :

الورقة الأولى مقدمة من "أ .د . حمدى سالم وآخرون" عن رؤية مستقبلية عن علاقة البنك الرئيسى للائتمان الزراعى بالقطاع الخاص .

حيث ناقشت الورقة علاقة البنك الرئيسى للائتمان الزراعى بالقطاع الخاص من خلال التعرض لمعوقات البيئة الزراعية المصرية الراهنة وطبيعة الائتمان الزراعى الراهن ,بالاضافة الى الرؤية المستقبلية والمأمولة للبنية الزراعية المصرية ومفرداتها على المستوى المحلى والدولى .

وانتهت الدراسة الى تحديد الدور المستقبلى للبنك وعلاقته بالقطاع الخاص من خلال عدة توجهات أهمها زيادة فعالية البنك فى تمويل الاستثمارات فى مجال التوسع الأفقى، وخلق فرص عمل جديدة من خلال مشروعات يتم طرحها وتمويلها ، وتمويل تسويق المنتجات الزراعية وتنميتها وتدعيم القدرة المالية للبنك.

الورقة الثانية مقدمة من "أ.د. سعد نصار وآخرون" عن التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية فى مصر فى إطار المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية .

وتناولت الورقة تحليلا لاستراتيجية التنمية فى القطاع الزراعى خلال الثمانينات والتسعينات والتى استهدفت تحرير قطاع الزراعة ومكونات برنامج الاصلاح الاقتصادى لقطاع الزراعة وتم تنفيذها بنجاح مما انعكس على قطاع الزراعة من خلال زيادة المساحة المحصولية من ١١.٢ مليون فدان عام ١٩٨٢ الى ١٤.٤ مليون فدان عام١٩٩٥، وزيادة قيمة الانتاج الزراعى من ٥.٨ مليار جنيه عام ١٩٨٢ الى ٤١.٥ مليار جنيه عام ١٩٩٤، وزيادة الدخل الزراعى من ٤.١ مليار جنيه عام ١٩٨٢ الى ٣١.٨ مليار جنيه عام ١٩٩٤ .

كما أوضحت الدراسة أهم محاور التوجهات المستقبلية لاستراتيجية التنمية الزراعية والتى تتحدد فى التوسع الأفقى والتوسع الزراعى الرأسى وسياسة تشجيع الصادرات الزراعية وتنمية الانتاج الحيوانى والسمكى وتشجيع البحث العلمى الزراعى ورفع الكفاءة التسويقية للمحاصيل الزراعية .

ثم تعرضت الورقة الى التصور المبدئى للخدمات الائتمانية المستقبلية للسياسة الائتمانية والتى تنحصر فى تقديم قروض استصلاح واستزراع للأراضى التوسعية الجديدة ، بالاضافة الى التوسع فى قروض الزراعات المحلية وقروض الميكنة الزراعية مع تمويل بعض أعمال المقاولات من الباطن . أيضا تمويل أى أغراض ائتمانية تظهر الحاجة اليها فى المناطق الجديدة، وهذه كلها أنشطة تمويلية مستهدفة فى المدى القصير والمتوسط بينما أكدت الدراسة على بعض الأنشطة التمويلية المستهدفة فى المدى الطويل مثل القيام بأنشطة التمويل التأجيرى وتنويع محفظة القروض والاستثمارات واتباع الأساليب الحديثة مع إدارة الأصول والخصوم . والدخول فى خدمات الصرف الآلى وخدمات التحويلات الالكترونية للنقود وتقديم القروض الزراعية بضمان الأوراق المالية بما يساعد على التوسع فى شراء الأوراق المالية ويزيد من المدخرات الشخصية ، أيضا القيام بوظائف الصيارفة الاستثمارية والتى تشمل الاسناد أو المخاطرة بالاكتتاب ، وأيضا وظائف تسويق الأوراق المالية لصالح الشركات المصدرة لها .

وتناولت الورقة الثالثة والمقدمة من "أ.د. محمد رضا العدل وآخرون" نشاط البنك الائتمانى

ورؤية استراتيجية مستقبلية ، حيث أكدت أهمية بنك التنمية والائتمان الزراعى ودوره فى التنمية الريفية مستخدما تحليلا للأداء الائتمانى للبنك خلال التسعينات .

وأوضحت الدراسة أن المركز المالى لبنك التنمية والائتمان الزراعى ارتفع من ٦.٣ مليار جنيه عام ١٩٩٢ الى نحو ٧.٨ مليار جنيه عام ١٩٩٥ بمعدل نمو بلغ ٨٪ سنويا وهو معدل ضئيل. أيضا أثبتت الدراسة تحسين الأداء الائتمانى للبنك والذى يعكسه زيادة حجم القروض الممنوحة مع انخفاض السحب على المكشوف وزيادة قيمة الودائع والمدخرات . أيضا زادت قيمة مصادر التمويل الداخلية من نحو ١.١٦ مليار جنيه عام ١٩٩٢ الى ١.٨ مليار جنيه عام ١٩٩٥ .

وانتهت الدراسة الى بعض المقترحات لتطوير السياسة الائتمانية والتمويلية ورفع كفاءة الموارد البشرية والتى كان أهمها بالنسبة للسياسة الائتمانية كانت أهم توصيات الدراسة تركيز البنك على تقديم ائتمان قصير وطويل الأجل وتمويل مشروعات تم دراستها اقتصاديا. والتركيز على تسويق القروض وتنويع محفظة قروض البنك . والاهتمام بالضمانات غير التقليدية مع تقييمها جيدا. وتقليل التكلفة الائتمانية من خلال القضاء على السحب على المكشوف وتنمية الموارد الذاتية وزيادة رأس مال البنك وتنمية الوادئع والمدخرات بالاضافة الى إدارة وحدات البنك على أساس اقتصادى . وتنمية الموارد البشرية من خلال التأكيد على أهمية إنشاء مركز تدريب متخصص وانتهاج سياسة تدريبية تحويلية تساعد على اعادة تأهيل الكوادر المتاحة وتنمية مهاراتها وتطعيم الجهاز الوظيفى للبنك بالخبرات المتميزة واللازمة لتطوير عمل البنك مع تعديل نظام الأجور والحوافز للعاملين فى البنك للعمل على استقرار العمالة وزيادة كفاءة العاملين .